البيرق
AL BAYRAK
الجمعة 05-06-2009 العدد 19770
8

الهيئة الناظمة للاتصالات طرحت خطة الحزمة العريضة ودفتر شروطها للاستشارات

اعلنت «الهيئة المنظمة للاتصالات» ان مجلس ادارتها أقرّ المسودة النهائية لثلاثة مشاريع انظمة رئيسية، هي: «نظام التراخيص الممنوحة لمقدّمي الخدمات»، و«نظام رسوم تراخيص الترددات والتراخيص الفئوية»، و«نظام ترخيص وادارة حيز الترددات اللاسكلية»، على ان تصبح هذه الانظمة نافذة بعد استشارة مجلس شورى الدولة وفور نشرها في الجريدة الرسمية.

كما اعلنت الهيئة المنظمة انها طرحت للاستشارات العامة دفتر الشروط الفنية لتراخيص الحزمة العريضة والنقل الوطنية، الى جانب خطة الترخيص للحزمة العريضة.

وتعقيباً على هذه التطورات، يقول عضو مجلس الادارة ورئيس «وحدة السوق والمنافسة»، المفوّض باتريك عيد، ان «من صميم مسؤوليات الهيئة ان تمنح التراخيص لمقدّمي الخدمات والتراخيص الخاصة بالترددات، وهذا عمل اساسي لتنظيم قطاع الاتصالات، لأن القدرة على تنظيم القطاع تكتمل بإصدار تراخيص تحدد الحقوق والواجبات، وبفتح القطاع امام المنافسة، وهذا عمل تطبيقي لأحكام قانون الاتصالات».

ويحدّد نظام التراخيص انواع التراخيص التي سوف تصدرها الهيئة، وهي تشمل التراخيص الفردية، والتراخيص الفئوية مع ترددات، والتراخيص الفئوية من دون ترددات، وهو يتضمن جدولاً يحدد انواع الخدمات ونوع التراخيص التي تستوجبها، اضافة الى الشروط، ذلك ان للتراخيص الفردية دفتر شروط باعتبارها تُمنح التراخيص الفئوية مع ترددات او بدونها من دون مزاد، وهي غير محصورة بعدد معين ضمن الحيز المتوفر.

ولفت عيد الى ان هذا النظام يضع شروطاً لانتقال الملكية، وعلنية المعلومات، وتجديد التراخيص، اضافة الى الرسوم المحددة بثلاثة انواع، هي: رسم تقديم طلب الترخيص لدى الهيئة، ورسم اصدار الترخيص، ورسم سنوي اداري لتجديد الرخصة والامور التي تعود الى تنظيم الهيئة عملها.

وتطرّق عيد بايجاز الى نظام رسوم تراخيص الترددات والتراخيص الفئوية، الذي شرح انه لا يُعنى بالتراخيص الفردية، في حين ان نظام ترخيص وادارة حيز الترددات اللاسلكية متخصص اكثر بمنح الترددات اللاسلكية التي تحتاج اليها شركات الاتصالات لكل نوع من انواع الخدمات.

من جهة اخرى، تناول عيد ما طرحته «الهيئة المنظمة للاتصالات» اخيراً للاستشارات العامة، فقال انها «أطلقت دفتر الشروط الفنية لتراخيص الحزمة العريضة والنقل الوطنية، تماشياً مع مضمون البيان الوزاري للحكومة الحالية، وتلازماً مع خطة الترخيص للحزمة العريضة، التي تعتبر غاية في الاهمية، حيث تعمل الهيئة منذ سنة تقريباً على تحرير خدمات الحزمة العريضة، وقد وضعنا تصوراً بهذا الخصوص يتضمّن اقتراحاً بإصدار تراخيص الحزمة العريضة عبر مزايدة علنية عالمية وفقاً لقانون الاتصالات، علماً ان الترخيص يخوّل الفائز إنشاء شبكة لنقل المعلومات تتمتع بكفاءة عالية اعتماداً على الألياف البصرية وتشمل تغطيتها كافة المناطق والمدن الرئيسية».

وفي هذا الاطار، قال عيد «وضعنا دفتراً بالشروط الفنية لناحية شروط التغطية الجغرافية الدنيا على عدة سنوات كما وبشأن الشبكة الاساسية وشبكة ربط المناطق، وضعنا مواصفات فنية للتغطية ووسائل اتصال لها بنقاط محددة (Interface)، وهذا ما سوف يوفر خدمات الحزمة العريضة في كل المناطق اللبنانية بطريقة تنافسية. وقال انه في ظل وجود «الحزمة العريضة»، يستطيع الناس تحسين معيشتهم وتخفيض تكاليفها لان شبكة الانترنت حلت مكان وسائل التواصل التقليدية التي يعتمد عليها المواطنين حين ما توفرت لهم من اجل اتمام معاملاتهم لجهة تميزها بديناميةٍ وأبعاد متعددة، ودمجها وسائل الاعلام المتنوعة في وسيلة واحدة.

كما تسمح «الحزمة العريضة» لمستخدميها بإرسال ما يتعدى الرسائل النصية القصيرة، اذ انها تتيح تبادلاً سريعاً لكميات كبيرة من المعلومات وردود الفعل والنصوص الملصقة والصور والرسوم البيانية والصوت والرسائل الآنية.

اضافة الى دفتر الشروط، قال عيد ان «الهيئة وضعت خطة الترخيص للحزمة العريضة، وهي مسودة اساسية لكيفية توجه الهيئة وخطتها لتراخيص الحزمة العريضة. وهي تنطوي على شرح مسهب للخيارات الاساسية مع كل الاسئلة المطروحة للاستشارات»، مؤكداً ان «للهيئة رؤيا واضحة بهذا الشأن بُنيت على الاستشارات العامة حول خطة تحرير القطاع وغيرها، فضلاً عن المعلومات المهمة التي استقتها من الاستشاريين. وقد تُرجمت هذه الجهود بخطة الحزمة العريضة، وسوف تؤخذ نتائج الاستشارات العامة بعين الاعتبار».

وتشكل خطة ترخيص الحزمة العريضة استراتيجية شاملة لتطوير شبكات الحزمة العريضة، وتهدف الى إحلال التوازن بين مصالح المشغلين الحاليين والمحتملين واستثمارات المشتركين الحاليين في القطاع الخاص، وبين الحاجة الملحة لإجراء تحسينات على مستوى البنى التحتية وتقديم الخدمات، وكل ذلك ضمن اطار يحدده قانون الاتصالات والاقتصاد.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"